

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية  
Naif Arab University For Security Sciences



# اثر دور الامن في نهضة المجتمع من منظور علم الاجتماع واحداث التاريخ

الدكتور ابراهيم بن مبارك الجوير

الرياض

1410 هـ - 1990 م

# دور الأمن في نهضة المجتمع من منظور علم الاجتماع واحداث التاريخ

الدكتور ابراهيم بن مبارك الجوير<sup>(\*)</sup>

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وبعد:

فقد قرأت في الأثر (أن إقامة الحد خير للبلاد والعباد من أن يمحطوا أربعين صباحاً) وتساءلت وأنا من مجتمع يستبشر بالمطر ويرى فيه بعض رزقه أو جلّه عن أبعاد هذا الأثر في حياة الناس فعلمت أن خير وسيلة للقضاء على الجريمة والاجرام هو تطبيق منهج قويم يقوم على البناء للنفس وللمجتمع من جهة، وإقامة الحدود على من يحاول الاساءة الى هذا البناء من جهة أخرى، ومتى ما قضى على الجريمة واختنقت فإن الأمر يستقر وتتوفر في البلاد روح السكينة والطمأنينة وحينما يقل الاجرام والجرائم تتوفر أيد عاملة فتتجه الى الانتاج بدل أن كانت تتجه الى الافساد والعدوان، وبذلك يتوفر الرخاء، وتتسع أرزاق البلاد، ويصبح المجتمع مستقراً هادئاً، لا قلقاً فيه ولا اضطرابات وتسعد الأمم بأمنها الذي يحقق لها القدرة

---

(\*) أستاذ علم الاجتماع. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية.

على التنبؤ بوقائع التعامل الاجتماعي، ومن ثم يستطيع الفرد أن يقوم بدوره وهذا الأمن هو الأمن الشامل الذي يشمل صيانة الفكر والمعتقدات، واحترام حق الحياة وحق الدماء، وصيانة الأنساب وطهارة الأعراض، وحفظ الأموال والممتلكات ووقاية العقل من الخلل، والاخلاق من الفساد، إنه تحقيق المجتمع الطاهر النقي.

هذا المفهوم للأمن، وهذا التصور لدوره هو ما أحاول أن أطرحه في هذه الأسطر ونتعرف من خلال منظور اجتماعي تاريخي عليه، ولا أزعم أن هذه الأسطر قادرة على بيان ذلك أو الاجابة على التساؤل، ولا كاتب هذه الأسطر له هذه القدرة ولكنه يحاول مستعيناً بالله مستمداً منه التوفيق مدركاً لواجبه ومسئولته وفي الوقت نفسه لمحدودية قدرته، متطلعاً لمشاركة أساتذته واخوته في إغناء تجربته واثراء علمه علّ في ذلك خيراً للجميع، وفق الله على النور خطانا.

ارتباط الاجتماع الانساني بالأمن:

لقد أجمع الفلاسفة وأصحاب الفكر الاجتماعي في القديم وفي الحديث على هذا الارتباط من خلال مناقشاتهم لموضوع قيام الدولة على أساس أنها تمثل الاطار التنظيمي للمجتمع، وباستعراض موجز لأولئك الفلاسفة والمفكرين ندرك جلياً وضوح هذا الارتباط.

ف نجد عند أفلاطون : ( ٣٤٧ ق.م ) الذي وضع مؤلفات من أهمها الجمهورية، والسياسي، والقوانين، وتدور كلها حول الدراسات الاجتماعية غير أن مؤلفه الأول (الجمهورية) أكثر عمقاً، ذلك أن المؤلف كان يهدف من تأليفه الى انشاء جمهورية فاضلة خيالية خالية من كل الموبقات التي كانت سائدة في ذلك الحين، ويؤكد على الوحدة الاجتماعية، ويرى أنها هي أساس النظام الاجتماعي الذي يتجسد في المجتمع، وأن الدولة ضرورة لتحقيق ذلك، وإن لها وظائف ثلاث هي : الانتاج، والدفاع، والادارة، وهذه الوظائف تتشابه مع القوى الثلاث في النفس الانسانية وهي القوة الشهوانية والقوة الغضبية أو قوة النزوع والقوة الناطقة، ويربط أفلاطون بين كل وظيفة من وظائف الدولة والقوة التي تماثلها ثم يحدد من يقوم بكل وظيفة من تلك الوظائف (هكذا في الجمهورية ترجمة حنا خباز بتصرف).

أما أرسطو ( ٢٢٢ ق.م ) فقد كانت فلسفته متأثرة بفلسفة أستاذه أفلاطون ورد فعل لها في الوقت نفسه، وكان أكثر تلمساً للحياة الواقعية وأشد اعتماداً على التجربة بوجه عام سواء في بحوثه الاجتماعية أو الفلسفية، ويرى أن للدولة وظيفتين هما : «توفير أسباب الحياة المادية، وتحقيق السعادة» ولها مقومات أدبية هي «الثقافة والتعليم والاستقرار والأمن

والسلام» ومنتقل نقلة أو نقفز قفزة طويلة حتى نصل الى القرن الرابع عشر الميلادي حيث يوافينا هناك عالم مسلم توفي ٨٥٨هـ ١٤٠٦م وهو العلامة:

عبدالرحمن بن خلدون: فقد أوضح ابن خلدون أن المجتمع يمر بمراحل ثابتة لا تتغير، بمعنى أنه يشبه أدوار المجتمع بدائرة مقسمة الى أربعة أجزاء، الجزء الأول منها هي مرحلة البداوة أو مرحلة القبيلة، والثاني مرحلة الحضارة، والثالث مرحلة الملك والرابع مرحلة الهرم، وتصور أن المجتمع يسير على هذه الدائرة من فترة الى اخرى ماراً بالمراحل السابقة دون تغيير، وتلك الأفكار وإن وصمت بالتشاؤم من جهة فإنها تدل على دراسة المجتمع والحذر من جهة أخرى، ومن رأيه أن التحضر يؤدي الى آثار سيئة في الجسم والعقل وأن الترف يؤدي الى فساد الأخلاق نتيجة لجوء الأفراد الى السكون والدعة والاستمتاع بطيبات التحضر، ومن ثم تقل درجة الانتماء، وتصاب مظاهر الحضارة بالتخلف وتضمحل شيئاً فشيئاً ليتدهور الأمن الى أن ينتهي المجتمع . مؤكداً على دور الدين في قوة الدولة، وأكد على أن هناك مجموعة من الضرورات التي تدفع الأفراد الى تكوين مجتمع ومنها:

- ١ - ضرورة التعاون .
- ٢ - الضرورة الدفاعية .

٣ - ضرورة السلطة.

٤ - ضرورة الاستثناس بالآخرين.

٥ - ضرورة الحياة الجمعية.

(مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبدالواحد وافي  
لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٧).

وهكذا نجد أن ابن خلدون ومن سبقه أيضاً من  
الفلاسفة قد ربطوا التقدم بظهور الدولة التي تحافظ على الأمن  
وتقوم به.

أما أصحاب نظريات التعاقد الاجتماعي فإنهم كذلك  
يؤكدون هذا الارتباط ونستعرض هنا بعض آراء هؤلاء:

هوبز ١٦٧٩ م Hobbes

فقد كانت أفكاره رد فعل للظلم والتوتر السياسي في  
عصره، ويرى أن على الانسان أن يخضع للدولة التي هي نتاج  
المنطق الانساني والعقد الاجتماعي، وإذا أريد للسلام أن  
يحقق فإن على الدولة أن تكون قادرة على كل أمر

لوك ١٧٠٤ م

في كتابه (مقال يتعلق بالفهم الانساني) Essay

concerning human understanding تناول لوك موضوع الحكومة، مؤكداً أن العقد التبادلي هو الأصل في وجود الدولة، كما وافق على أن الشعب صاحب السيادة قد يقيد أو يحدد شروط العقد الاجتماعي كي يواجه الظروف المتغيرة.

وغير في كتابه (أفكار عن التعليم Thoughts on Education) نظاماً للتعليم الرسمي يؤكد فيه موضوع الضبط الذاتي وأهميته في تحقيق التقدم ويؤكد على أن هناك أسباباً ثلاثة للاستقرار هي:

- ١ - قانون مستقر واضح
- ٢ - قاضي عادل يحكم بين الأفراد.
- ٣ - قوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون.

فيكو ١٧٤٤ Vico

ومجمل نظرية فيكو في فلسفة التاريخ، حيث يرى أن التاريخ يمثل وحدة متماسكة وأنه من خلال التطور تمر كل الشعوب ومظاهر حضارتها في مراحل، وأن الناس في تطورهم يتقدمون ويرتقون فينتقلون من الهمجية الى معرفة أصول التعامل الانساني والأخلاقي والخضوع لتنظيم القوانين واشراف الحكومات.

متسكيو: ١٧٥٥ م Montesquieu

مؤلفاته تهم كثيراً كل من يدرس فلسفة التاريخ فهو يذهب في كتابه:

(أفكار عن أسباب عظمة وانهيار الرومان) (١٧٣٤) الى أن نشأة وسقوط الامبراطوريات يرجع الى أسباب عامة ذات طبيعة خلقية ومادية أكثر مما يرجع الى المصادفة المحضة، أما في كتابه (روح القوانين) وهو من أحسن مؤلفاته فهو يعالج القانون على العموم كما يعالج أشكال الحكومات، ويرى أن القانون الطبيعي هو في حقيقة الأمر علاقات ضرورية مستمدة من الطبيعة واهتم أيضاً بالترتيبات العسكرية والضرائب والأخلاق، والأعراف والتقاليد والرأي العام، وأوضح أن كل هذه الظواهر تعتمد من جانبها على بعض العوامل الأخرى كالطقس والتربة والظروف الطبيعية، كما اهتم الى جانب ذلك بالنواحي الاقتصادية والدينية فضلاً عن القانون الروماني منه والفرنسي، ويذكر أن العوامل العقلية، وكذا الطبيعة تؤثر في سلوك الانسان وفي نظم المجتمع.

جان جاك روسو ١٧٧٨ :

يرى أن ليس ثمة وسيلة لإنقاذ الأفراد الا البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمي ويبقي كل عضو وممتلكاته، ويكون كل عضو قد اتحد مع الأعضاء الآخرين



ويظل متمتعاً في الوقت نفسه بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل وهذه الفكرة هي محور كتابه (العقد الاجتماعي).

سان سيمون ١٨٢٥م:

لقد حاول سان سيمون في مؤلفه عن إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي، أن يستعرض التطور التاريخي للإنسانية، فأهمل الأحداث التاريخية والوقائع الحربية وتاريخ الزعماء، وراح ينصح بأن يبحث فقط عن الصفات الأساسية للمعرفة وروح التفكير في كل قرن، وأن نتعرف على البواعث الحقيقية للثورات والنتائج الاجتماعية المترتبة عليها، ذلك أن هذه الأمور وحدها هي التي تفسر التاريخ وهي التي تعطي لكل قرن صفاته التي تميزه عن غيره.

فولتير ١٨٧٨ Voltaire:

تتلخص فلسفة فولتير في التاريخ بأن الإنسانية مرت بعهدين هما:

العهد الأول: وهو حالة افتراضية لحياة الإنسان تشتق من طبيعته باعتباره كائناً عاقلاً يمكنه أن يعيش خاضعاً لقوانين العقل أو قوانين الفطرة.

والعهد الثاني: عهد القوانين المصنوعة المتأثرة بغرائز الإنسان

المتداخلة فيها العادات والأعراف والتقاليد، وأن ثمة انحرافات تعوق الانسانية عن الوصول الى مرحلة الاستقرار.

ويتضح من عرض آراء أصحاب نظريات التعاقد الاجتماعي أنهم بحثوا في قيام الدولة وربطوا ذلك بضرورة وجود الأمن والاستقرار: أي أن ظهور الدولة هو استجابة لهذه الضرورة وربطوا التقدم بظهور الدولة كما فعل ابن خلدون من قبل.

### آراء علماء الاجتماع:

وإذا انتقلنا من الفلاسفة والمفكرين الى علم الاجتماع الحديث لنحاول التعرف على آراء علمائه في هذه القضية فإننا نجد أن عدداً كبيراً منهم قد تحدث في مفاهيم التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعن تطبيقاتها وعوامل الاستقرار وعدم الاستقرار المؤثرة في مسيرة الانسانية.

ومن أولئك، يناقش جورج فوستر في كتابه: (الثقافات التقليدية وتأثيرها على التغير التكنولوجي) ملامح ديناميكية التغير، وهو يدعي بأن احد العوامل الرئيسة في هذا المجال هي كيفية تصور وتفسير الظواهر الجديدة فقد تتصور الجماعات المختلفة هذه الظواهر بطرق مختلفة، وحتى قد تقوم بتفسيرها لكي تطابق أشكال المعاني الخاصة بهذه الجماعات وتقوم

بالاحتفاظ بالوظيفة الأصلية بواسطة عملية تسمى بالتوفيق بين  
المعتقدات المتعارضة، إلا أن احتمال القبول يزداد بقدر ما  
تكون التجديدات ويستطرد فوستر قائلاً: بأن التغير لا  
يحدث بطريقة عشوائية أو غير قابلة للتكهن بها، وتأخذ أحداث  
التكيف الثقافي أشكالاً مماثلة للظواهر الاجتماعية، وتعتبر  
عمليات التغير مستقلة عن صور ثقافية معينة، وإنما تنتج عن  
ظروف مشابهة وإن تحديد هذه الظواهر المستديمة عبر الثقافات  
المختلفة والأشكال المشابهة للتغير على مر الزمن يعتبر أمراً  
جوهرياً بالنسبة لجهود التنمية لأن ذلك يقرر الحدود التي  
بداخلها يمكن تنفيذ البرامج، وتسمح كذلك بقدر معين من  
التكهن المطلوب لجميع أعمال التخطيط.

ويستمر فوستر في الإشارة إلى أن المدن تكون النقط  
المحورية للتغير، وأن التحولات الرئيسة في القاعدة الاقتصادية  
للمعيشة تتبعها دائماً تغيرات هامة في طبيعة تنظيم الأسرة وان  
ادخال المحصولات النقدية يؤدي عادة إلى تفتيت أشكال  
العمل التعاوني التقليدي في القرية، وإن تدهور التغذية ينتج  
عنه دائماً تحول من اقتصاد معيشة إلى اقتصاد ذي أساس  
نقدي، وأن التثقيف السريع ينمي عادة دور القرية الوظيفي  
ويجعل اتجاهات الانقسام أكثر وضوحاً بالمقارنة مع ما يكون  
عليه الوضع عندما تكون التقاليد هي عامل الضبط الوحيد في  
ترابط المجتمع.

يذكر فوستر أن كل المجتمعات تكون دائماً في حالة توتر نسبية، ويمكن النظر الى كل المجتمع على أنه يحمل في طياته نوعين من القوى:

- ١ - القوى التي تهدف الى انعاش التغيير.
- ٢ - القوى التي تعمل جاهدة على المحافظة على الوضع الراهن.

وتنهمك هذه القوى في صراع مستمر، حيث تحاول الأولى إزاحة القوة الثانية والتريع على العرش بينما تحاول الأخيرة الحيلولة دون حدوث ذلك، إن الاتجاه نحو التغيير أمر أساسي في الثقافة ولذا فإن قوى التجديد سيكون لها الغلبة على المدى البعيد وقد تكون هذه القوى مهيمنة لفترة من الزمن غير أن هذا قد يمثل فترة السكون حين تعمل عناصر الثقافة على التجمع من جديد وعلى التعايش معاً بسلام.

ويلاحظ فوستر عدة عوائق للتغيير فالعوائق الثقافية تتضمن القيم والتعصب الثقافي، الكرامة والفخر، مبادئ التواضع، القيم النسبية، عدم التوافق بين الخصائص الثقافية، وكذلك النتائج غير المتوقعة للتجديد المخطط. أما العوائق الاجتماعية للتغيير فتتمثل في الواجبات المشتركة في إطار العائلة، القرابة الوهمية، أشكال الصداقة، ديناميكية الجماعات الصغيرة، الرأي العام، الطوائف، المصالح

الذاتية، وكذلك تأثير شخصيات السلطة. أما الحواجز النفسية فمنها التصورات المتباينة غير الثقافات، مفاهيم دور الحكومة، المزايا والأهداف.

وعلى العكس من ذلك فإن مشيري التغيير يشملون التنافس والمواقف التنافسية الرغبة في الجاه والمكاسب الاقتصادية، الرغبة في التقيد مع مسؤوليات الصداقة، الألعاب، الدافع وكذلك المغريات الدينية.

لقد لخص ج. دنكان متشل، في كتابه «مائة عام من علم الاجتماع»، اسهامات عدد من علماء الاجتماع في مجال التغيير الاجتماعي، وقد اتبعت كتابة أوروالد اسبيخلرطرق دانلفسكي وسوروكين وتيما شيف التي تدعي أن الاجزاء المختلفة للعالم تنتمي لطرازات ثقافية تاريخية مختلفة، فقد كان لكل واحدة منها تاريخها الخاص، وفترات نموها واضحة لها وحتى مماتها.

تخيل ارنولد توينبي تحليلا لعدد معقول من الوحدات المتعلقة بتاريخ البشرية، فالمجتمعات قد بدأت كتركيبات بدائية ثم تطور بعض منها الى حضارات أولية كالمصريين، الهنود واليونان. الخ ثم بعدها تطور في كل من هذه الحضارات العناصر الأولى لدين ذي مستوى عال، ومن هناك

تطورت الدول الكبيرة: الفرس، الامبراطورية الرومانية  
الخ

إن طبيعة التغيير الثقافي أساسية في نظرية توينبي لأن  
دراما الحضارة تقع في طريقة اثاره التحدي للاستجابة، وهو  
يشير الى أن هناك مصادر كثيرة للدوافع وان وجود اختلافات في  
معدل التغييرات الثقافية تشهد بسيطرة البشر على تكوين  
مصائره رغماً عن كل العوامل المعطاة، ويرى توينبي أنه ليست  
هناك قوانين ثابتة للتغير الاجتماعي.

يورد ممثل مناقشة لبتيريم سوروكين والذي يقسم  
الأنظمة الى حسية وتصورية ومثالية، وذكر أن هناك نوعاً من  
الواقع الذي يفهمه كحقيقة أناس يشاركون ثقافة معينة، تعتبر  
المعتقدات أساساً لكل المعارف، وأن هذه المعتقدات هي مفتاح  
تحديد أي ثقافة، وتشجع هذه المعتقدات خلق درجة من  
الوحدة خلال فترة التغيير بأكملها.

يشير تالكوت بارسونس، في كتابه «تطور المجتمعات»  
الى أن احدى آثار الثورات الديمقراطية والصناعية كان يتمثل  
في أضعاف الاطار النسبي للمجتمعات العصرية الأولى،  
ويضيف قائلاً بأن النشاط الذي يتم تنظيمه كاملاً أو شبه  
كامل، يحدث داخل البيئات التي يلزم فيها التحكم في

الأوضاع أو التكيف معها، إن الاتجاه نحو تحسين التكيف هي السمة الرئيسة في الثورة الاجتماعية.

وكتب ماكس فيبر، في كتابه «نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي»، عن كون المجتمعات التقليدية تلك التي تتلقى دلائل العمل من الماضي، وأن هذه الدلائل تتعرض للارتباك إذ أنها تصبح بالتدريج غير متوازنة مع البيئات المتغيرة أما المجتمعات المنطقية على النقيض الآخر، فهي منظمة بطريقة بيروقراطية، وتسعى إلى الأهداف بدلا من الوسائل، ولذا فهي قادرة على التكيف الذي يجابه تحديات التغيير.

يقترح إى. إى. هيجن، في دراسته عن نظرية التغيير الاجتماعي، أن المجتمعات التقليدية مستقرة لأن التطلعات والتقاليد تنتقل في شكل طراز محدد. إن أي انحراف عن المألوف تتم معارضته في ذلك المجتمع، وتمثل القوة الواعية سلطة في حد ذاتها. يوضح هيجن أن التغيير يأتي عادة من خلال النكبات: غزو، وباء، كارثة وطنية... الخ. وفي هذه الحالات فإن كثيراً من أعضاء النخبة يتم تدميرهم، غير أن عدداً كافياً منهم يبقى حياً لكي يقوم بإعادة جزء كبير من المجتمع.

يوضح وليام أوغبيرن، في كتابه «التغيير الاجتماعي»، كيف أن الأشكال الاجتماعية المرتبطة بالتكنولوجيا قابلة للتغيير

بسرعة أكثر من تغيير المؤسسات الاجتماعية، وهذا هو مفهوم التباطؤ الثقافي والذي يمكن توسيع نطاقه ليشمل أي موقف حيث يؤدي أي تغيير في قطاع معين من المجتمع الى خلل أو عدم توازن في القطاعات الأخرى.

يقدم د. س ملكيلاند، في كتابه «المجتمع المنجز» فكرة مفادها أن الانجاز يتم تشجيعه عن طريق النظام التعليمي، إن تبرير التطور يبدأ بقياس الدوافع البشرية وخصائص التصرفات. ومن بين هذه الدوافع والتصرفات الحاجة الى تحقيق انجاز، والحاجة الى الانتماء، والحاجة الى القوة، ويعزو ملكيلاند الحاجة الى تحقيق انجاز على أنها عامل نفسي ضروري للتطور السريع لكل من المجتمعات التاريخية والمعاصرة.

يربط ب. ف. هوسيليتز، في كتابه «المظاهر الاجتماعية للنمو الاقتصادي» التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بالنظريات الكلاسيكية للدراسات الاحصائية للسكان، والتركيب الاجتماعي والتنظيم في دراسة نظرية التنمية الاقتصادية

و. ا. لويسى، ركز على أهمية التعليم والادارة والمؤسسات والمعرفة لتنفيذ عملية التطور الاقتصادي في الاقتصاديات المختلطة.



يوضح تالكوت بارسونسي، في مؤلفه «نحو نظرية عامة للحركة» أن النظم لا بد لها من أن تتغير، غير أنها إذا ما تغيرت بسرعة فائقة فإنه لن يكون هناك نظام، إذ أن قدراً معيناً من الاستمرار يجب أن يبقى لتحقيق النظام والاستقرار، ويجب أن تكون المجتمعات مستقرة بما فيه الكفاية من أجل حصول أعضائها على دوافع مناسبة حتى يستطيعوا التصرف بطريقة يمكن التكهن بها، ومن ضمن وظائف عملية الضبط الاجتماعي المحافظة على النظام الاجتماعي في توازن مستقر أو متحرك، وبالقدر الذي تفضل هذه الضوابط في انجاز ذلك تحدث ارتباكات جوهرية قبل إعادة إيجاد التوازن.

أوضح ولبرت أي. مور: التوتر الموجود بين النظام والتغيير في كل من المجتمع العصري والمجتمع النامي، في كتابه «النظام والتغيير: مقالات عن علم الاجتماع المقارن»، فالمجتمع المتغير قد يكون متغيراً في محاولة لتحقيق النظام، واقترح مور في دراسة أخرى بعنوان «الاقتصاد نمو المجتمع»، وهذا لا يعني، بالطبع أن طبيعة المجتمع تحدد بالعامل الاقتصادي، كما ادعى ماركس. ويقدم مور أيضاً نظرة مبلان التي تقول إن التغيير الاجتماعي يجب أن ينظر إليه على أساس أنه مقاومة وتكيف مع التكنولوجيا التي تكبر باستمرار.

ويقدم لويس شفيلدر، في كتابه (على الطريقة

الاجتماعية للنظر الى العالم) الرأي التالي : (إنها ملاحظة بدهية لوقلنا ان الصناعة والتغيير الاجتماعي مرتبطان بصورة وثيقة جداً فعلماء الاجتماع يستطيعون، عند تفكيرهم في أصول المجتمع الحديث، عدم الاشارة الى كون الصناعة والزراعة مرتبطتين بثورات القرن الثامن عشر).

ويناقد شيندر التباين الهيكلي - حيث تفتت وحدة تركيبية في مجتمع ما الى وحدات مختلفة وخاصة في النشاط الاقتصادي.

فمثلا مجتمع ما قبل الصناعة يتميز بكون صلات القرابة والنشاطات الاقتصادية مترابطة للغاية، ولكن مع مرور التطور الصناعي فإن النشاط الانتاجي الجوهري يتخذ كموقع له وحدات مختلفة كمصانع ومكاتب. وبذا يصبح تركيب صلات القرابة متميزاً عن الوظائف الاقتصادية وتصبح الصناعة بالتالي منفصلة. وينتج عن ذلك ارتفاع عام في الكفاءة والانتاجية ويستطرد شيندر قائلاً بأن مشاكل جديدة ستظهر مثل:

مشاكل تلوث البيئة ومشاكل تواجد مساحات الأرض لمعيشة الناس. فالشخص يمكن ابعاده جسمانياً عن الأهل والبيت. وهناك بالتالي مشاكل أخرى في عامل المسئولية، إذ أن دور الأب في علاقة النسب يكون غائباً.

كيف يمكن الانتقال من سلطة تقليدية الى واحدة

بيروقراطية؟ إن شيندر يقترح أن هناك غالباً حاجة إلى تغييرات معينة عامة في القيم حين تجري عملية التطور.

يورد شيندر أيضاً وجهات نظر علماء الاجتماع الأوائل حول التطور فقد كتب أوغست كونت أن المجتمع قد مر بمراحل لاهوتية ومتيافيزيائية وإيجابية، أي من عدم تفكير إلى التفكير على أساس كيانات وقوى تجريدية إلى التفكير العلمي، وقد أصبح التفكير أكثر تكيفاً وملاءمة مع حقيقة الأوضاع، وإن هذه الحركة التي يمكن إطلاق اسم التطور عليها تمثل حركة تقدمية.

وابتعد هربرت سبنسر عن التركيز على تفكير الإنسان ووضع تركيزاً أكثر على ظواهر أخرى منها التباين الهيكلي. ودرس أميل دوركايم صور الاندماج أو التضامن أو الالتحام في المجتمع فقد ادعى أن المجتمع البدائي يغلب عليه طابع التضامن الميكانيكي. فتقسيم العمل هناك قليل والناس متشابهون للغاية.

ويتمثل التباين الوحيد، بينهم في الخبرات الاجتماعية ولكن تقسيم العمل يمثل تغييراً هائلاً، ففي التقسيم المعقد للعمل يصبح الأفراد متباينين للغاية، يصبح أعضاء المجتمع معتمدين على بعضهم البعض بدرجة عالية جداً ويصبحون غير قادرين على العيش فراداً

والآن يصبح التضامن شيئاً عضوياً بدلاً من أن يكون ميكانيكياً، غير أن الافراد والجماعات في نفس المجتمع سيظلون متماسكين بالقيم والمعتقدات المشتركة والتي ستساعد المجتمع أثناء أوقات التغيير.

في كتابه «نظريات المجتمع» يقدم تالكوت بارسونس وجهات النظر التي طرحها كل من وليام توماس و.ب. سوروكين . يدعي توماس أن المشكلة الرئيسة للتغير الاجتماعي تتمثل في التوفيق بين استقرار النظم الاجتماعية وكفاءة النشاطات الفردية. إن أهم سمة في الرقي الاجتماعي هي الصعوبة المتزايدة في المحافظة في مجتمع مستقر في وجه الأهمية المتزايدة للكفاءة الفردية في الحياة الثقافية. يقترح سوروكين أن سبب التغيير هو النظام نفسه، فالنظام نفسه يحمل في طياته قوة خلق المصير.

وهو يضيف أن أي تركيب اجتماعي لديه ميزات خالدة ستساعد أو تعوق التحديث. ويقترح هنا أربع مراحل للتحديث:

- ١ - ظهور فئة قليلة تجبر الآخرين على التحديث.
- ٢ - وجود بحث لبديلات تلك العوامل التي كانت شروطاً أساسية للتطور في أماكن أخرى.
- ٣ - يجب أن تتدخل الدولة وتلعب دوراً رئيساً.

٤ - تعطى أهمية كبرى للتعليم كوسيلة هامة للتحديث.  
ويقترح كتاب «استراتيجية التطور» لجون بارات عدة  
دوافع للتنمية.

إن التنمية قضية عالمية بمعنى أن هناك واجباً على الكل  
من أجل الاسهام، غير أن الارادة والادارة الوطنية للتطور هي  
العامل ذو الأهمية القصوى.  
يمثل التطور تحدياً ضمناً يستجيب له الناس.

وهو يضيف أن الحاجة الى التطور مشكلة خاصة بالقرن  
العشرين إذ أن هناك خيارات محدودة لمسألة النمو  
وأخيراً كتب بارات يقول. إن التنمية مستحيلة بدون  
إعادة توزيع المميزات الاجتماعية.

مسيرة الانسانية من خلال آيات القرآن الكريم:

لقد خلق الله الخلق وهو أعلم بهم من أنفسهم، يعلم  
أنهم بحاجة الى معرفته، بحاجة الى معرفة الطريق إليه، ويعلم  
أن العقل البشري الذي وهبه الله للانسان لا يمكن أن يصل  
بنفسه الى هذه المعرفة فتكفل الله لأدم عليه السلام عندما  
أهبطه الى الأرض أن يمهده وذريته بالنور والهدى، قال تعالى:  
﴿قال اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فأما يأتينكم مني  
هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى \* ومن أعرض عن

ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى \* قال  
رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك آياتنا  
فنسيتها وكذلك اليوم تنسى ﴿١﴾ .

هذا عهد الله الى الانسانية أن تتبع هداة، الذي يهديها  
الى ربها والى الطريق الموصلة إليه ويعرفها بالحق والباطل والخير  
والشر وبذلك تسير في هذه الحياة على نور من الله فلا ضلال  
ولا شقاء، فان اتبع البشر عقولهم وأعرضوا عن هداية السماء،  
وعموا عن الحق الالهي فهناك الشقاء الدنيوي والمعيشة  
الضنكة، وفي يوم القيامة عذاب يناسب العمل .

ومضت البشرية في طريقها تتناسل وتتكاثر وتعمر هذا  
الكوكب، وبقيت الانسانية فترة طويلة طاهرة نقية، كما يقول  
ابن عباس فيما يرويه البخاري في صحيحه (كان بين آدم ونوح  
عشرة قرون كلهم على الاسلام) قال تعالى ﴿كان الناس  
أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين﴾ أي كانوا أمة  
واحدة على التوحيد والايان وعبادة الخالق فاختلفوا فبعث الله  
النبيين مبشرين ومنذرين ومضت البشرية تنحرف عن الطريق  
الواضح المستقيم وتعرض عن الهدى الالهي فبيعت الله لها من  
يضيء حنادس الظلماء ويجدد معالم الطريق، فيستجيب للدعاة  
قوم ويعرض آخرون فيصيبهم العذاب قال تعالى: ﴿ثم ارسلنا

١ - سورة طه. الآيات: ١٢٣ ١٢٦

رسلنا تترا كُلُّ ما جاء أمة رسولها كذبوه فأتبعنا بعضهم بعضاً  
وجعلناهم أحاديث فبعداً لقوم لا يؤمنون ﴿١﴾

الأمن في القرآن الكريم:

لقد وردت كلمة الأمن ومشتقاتها كثيراً في القرآن وقد

كان الأمن مطلباً فطرياً عبر عنه إبراهيم عليه السلام في دعوته

إذ قال الله تعالى في سورة البقرة (١٢٦) ﴿وإذ قال إبراهيم رب

اجعل هذا البلد آمناً﴾ ووصف الله تعالى تلك الطمأنينة

والأمن التي تحصل للمرء عند دخوله البيت الحرام فقال تعالى

في سورة آل عمران (٩٧) ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن

دخله كان آمناً﴾، ووصف الله البلد الحرام بأهم مميزات رقي

البلدان وهو الأمان فقال تعالى ماناً عليهم في سورة القصص

(٥٧) ﴿أولم نمكن لهم حرماً آمناً يُحبي إليه ثمرات كل شيء﴾

وفي سورة العنكبوت (٦٧) ﴿أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً﴾،

ويبين الله تعالى أن الأمن نعمة وأنه مناط به الرزق والسعة

والازدهار وأن الكفر بنعم الله مما يسبب فقدان الأمن، وأن

الأمن هو الأمن الشامل، أمن النفس والأمن من الجوع وغيره

قال تعالى في أبلغ تصوير في سورة النحل (١١٢)

﴿وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً

من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع

والخوف بما كانوا يصنعون﴾.

١ - سورة المؤمنون. الآية: ٤٤.

وبين الله أن عامل الأمن من عوامل ازدهار التجارة ومن ثم الحضارة عندما ذكر قصة سبأ فقال تعالى في سورة سبأ (١٨) ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمين﴾ .

ثم بين الله تعالى من الذي يستحق الأمن الحقيقي والطمأنينة الشاملة إنهم هم الذين اهتدوا فأخلصوا لله ووجدوه ولم يشركوا به أحداً لأن الشرك خوف والخوف مذلة والتوحيد عزة والعزة أمن وبالأمن تسمو النفس وتزدهر الأمم : قال تعالى في سورة الأنعام (٨١ ، ٨٢): ﴿وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطاناً فأي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون \* الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾

### عوامل انهيار الأمن في القرآن الكريم:

من بين تلك العوامل التي تكون مرتبطة باهتزاز الأمن:

١ - الطغيان الطغيان بالمال، بالعلم، بالقوة قال تعالى

في سورة العلق (٦ - ٨) ﴿كلا إن الإنسان ليطغى \* إن

رءاه استغنى \* إن إلى ربك الرجعى﴾ والذي يعمل

الضبط لسلوك الإنسان ويجعل لسلوكه قيمة هو إيمانه

بالبعث بعد الموت، إيمانه بأنه راجع إلى الله فيشبه على



الاحسان ويعاقبه على الاساءة .

٢ - امتداداً لهذا الطغيان نجد أن سوء استخدام نعم الله ،  
والترف الذي يقود الى الدعة والفساد والفراغ مما يسبب  
اختلال التوازن في المجتمع ومن ثم الاخلال بالأمن ونجد  
هذا واضحاً في كتاب الله تعالى حيث قال سبحانه في  
سورة الاسراء (١٦): ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا  
مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً﴾  
ونجد مصادق ذلك في وقائع التاريخ عبر الزمن وفي كل  
الدول، وأن المكذبين للرسول هم من أولئك الذين أترفوا  
في الحياة وأفسدوا وفسدوا قال تعالى في سورة المؤمنون  
(٣٣): ﴿وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء  
الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا ما هذا إلا بشر مثلكم  
يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾ وقال تعالى في  
السورة نفسها آية (٦٤) ﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم  
بالعذاب إذا هم يجأرون﴾، وقال تعالى في سورة سبأ  
(٣٤) ﴿وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما  
أرسلتم به كافرون﴾، وقال سبحانه في سورة الزخرف  
(٢٣) ﴿وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا  
قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم  
مقتدون﴾ .

٣ - التغير سلبياً أو إيجاباً يبدأ من النفس، من المجتمع الذي

يتبنى التغير ويقوم به ويؤثر فيه قال الله تعالى في سورة الأنفال (٥٣): ﴿ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾، وقال تعالى في سورة الرعد (١١) ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾.

٤ - من خلال التصور القرآني لمفهوم الأمن نجد أن هناك بعداً شاملاً لمفهوم الأمن لا ينحصر في جزئية صغيرة كما قد يتوهم بل انه يشمل أصولاً وقواعد أو أركاناً خمسة أو كما يطلق عليها علماء الشريعة بالكليات الخمس التي يجب مراعاتها وتوفيرها وهي مسئولية الفرد والمجتمع والدولة - هذه الكليات الخمس هي: (العقيدة والعقل، والعرض، والمال، والحياة)، ولا يتحقق الأمن الشامل إلا بتحقيق هذه الكليات جميعاً وأي خلل في واحدة يؤدي الى خلل في التركيبة البنائية لكل كلية من الكليات وللأمن الشامل في المجتمع.

فالعقيدة: هي الغاية العليا التي من أجلها خلق الانسان ﴿ما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون﴾ الذاريات.

أما العقل: فهو الميزة التي امتاز بها الانسان على سكان هذه الأرض، وبه سخر الله له ما في العالم، وكرمه على كثير ممن خلق، وجعله خليفة في الأرض.

أما العرض: فعليه تبني الروابط الأسرية وبه تعلق الكرامة الانسانية وتتوثق الروابط الاجتماعية ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات﴾ النحل.

وأما المال: فإنه - كما يقال - عصب الحياة وشقيق النفس والولد، وهو الوسيلة للخير إن كان طيباً صالحاً، وهو الذريعة الى الشر إن كان خبيثاً فاسداً، ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك﴾ الكهف.

وأما الحياة: فإنها الأساس الأول لهذه الأمور كلها، وهي النعمة الأولى التي سبقت في الوجود كل نعمة ﴿الله الذي خلقكم ثم رزقكم﴾ الروم.

هذه هي القواعد الخمس التي اتفق العقلاء جميعاً على وجوب صيانتها والمحافظة عليها وسعى المشرعون من مختلف الأمم في القديم والحديث الى ذلك، كذلك دعت المنظمات الدولية للعناية بحقوق الانسان المنبثقة من هذه القواعد والأصول (فحق الحياة والحرية والتملك) و(واجب المحافظة على حقوق الآخرين)، إنما يدوران في تلك الكليات الخمس والتي جاء محمد (ﷺ) يؤكد احترامها، ووجوب المحافظة عليها، ويحذر من انتهاكها والعدوان عليها، وما بقيت هذه

الكليات أو القواعد مرعية ثابتة محفوظة بقيت الأمة على أسس متينة من القوة، والنقاء والأمن والسلام، واستحقت أن تتبوأ مركز القيادة والريادة لأبناء البشر، وأن تمتطي سنام المجد والعزة بين الأمم، (انظر أثر تطبيق الحدود في المجتمع من بحوث مؤثر الفقه الاسلامي . الرياض ١٣٩٦هـ).

الارتباط التاريخي بين النهضة الحضارية وتحقيق الأمن في الدول:

إن الارتباط بين النهضة الحضارية وتحقيق الأمن أمر لا يحتاج الى إثبات فأني مطالعة عابرة على التاريخ يجد شواهد تصرخ معلنة على رؤوس الأشهاد ألا تقدم بلا أمن واستقرار، فالأوضاع الاقتصادية لا تزدهر إلا مع وجود الأمن، السياسة لا تقوي إلا مع وجود الأمن، الأوضاع الاجتماعية لا تجد مجالها رحباً إلا في ظل الأمن، التعليم لا يمكن إقامته إلا في ظل الأمن، شواهد التاريخ كلها تقول لنا ماذا حصل في دولة الرومان، الاغريق حتى في ظل الدولة الاسلامية نجد أن ازدهارها كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأمن ففي فترة ازدهار الأمن يزدهر العلم، التجارة، الاقتصاد، الفنون، الآداب، الحضارة كلها وفي الفترة التي اضطرب فيها الأمن تأثر ذلك كله سلباً

نجد ذلك واضحاً في العصور التاريخية كلها وفي كل البلدان والدول نجد ذلك بارزاً في العالم المتقدم والنامي نجد ذلك في أمريكا، كيف كانت قبل الاتحاد وكيف أصبحت بعده وأوضح دليل على أهمية الأمن في التقدم وضرورته ما يمكن أن نقرأه في سطور المملكة العربية السعودية، كيف كانت هذه البلاد قبل أن تنعم بالأمن والاستقرار بعد أن وحدها المغفور له جلالة الملك عبدالعزيز بعد أن كانت مثالا للسلب والنهب والتخلف فأصبحت مثالا يحتذى في الأمن والاستقرار، في انخفاض نسبة الجريمة حتى أصبحت ظاهرة فريدة تؤكد عظمة التشريع الاسلامي الذي حقق هذه المعجزة في ظل عالم عاصف، وماذا تحقق من خلال هذا النموذج الأمني الفريد إن هذه التنمية الشاملة لكل نواحي الحياة، التعليم: من مدارس معدودة في أمهات المدن الى سبع جامعات وعدد من الكليات والمعاهد العليا والمدارس في كل مدينة وقرية، في كل ريف، وآلاف من الطلاب والطالبات ينهلون من مناهل العلم والمعرفة والصحة: من بلد تفتك به الأمراض، ثم الى بلد يرسل المرضى الى الخارج الى أن أصبح بلداً يفخر بمستشفياته وأطبائه، بل تجرى فيه وعلى يد أحد أبنائه عمليات القلب الطرق: من بلد يستخدم الجمل في التنقلات الى أن أصبحت الطرق تضاهي ما في بلدان العالم المتقدم جمالا وسلامة ودقة،

من بلد صحراوي الى بلد ينتج كفايته من القمح وعدد من السلع الغذائية الرئيسية.

من بلد يبحث عن قطرة الماء الى بلد يشرب من ماء البحر ماء زلالاً حلواً من أقصاه الى أقصاه، من بلد يخاف الراكب أن يسافر من قرية الى قرية، وهاجس الحاج كيف يعود بالسلامة الى أن أصبح بلداً يسافر المسافر عبر طرقة دون أن يحمل مدية صغيرة.

إنها نهضة عظيمة لا يستطيع انسان مهما أوتي من قدرة أن يحصيها . وما ذكرته ليس إلا مجرد عناصر لبعض النقاط التي تحتاج الى تفصيل وبحث ودزاسة ، والسؤال الذي يمكن أن يطرح هل يمكن أن تتحقق هذه الانجازات وتلك النهضة لو لم يكن الوضع الأمني يمثل هذا الاشراق؟ إننا نجد أمثلة واضحة في بلدان تجري فيها حروب أهلية وخارجية وكيف اخترتهم الحروب عشرات السنين والعالم يتقدم وهم يتأخرون، وتمتد المسافة وتزداد الهوة بين التقدم والتأخر

### الأمن وتنمية المجتمع:

إن ارتباط التنمية بالأمن أمر مقرر مدرك، ونحاول أن نتعرف على هذه الرابطة من خلال النقاط الآتية:

١ - إن كل أمة وكل بلد بحاجة الى النهضة في المجالات كلها،

والنهضة بحاجة الى تنمية والتنمية هي عملية تغير مقصود ومخطط الى الأمام تهدف الى رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى المجتمع في المجالات كلها وتتم عن طريق تظافر الجهد الأهلي والحكومي .

٢ - حيث إن التنمية تحتاج الى تخطيط فإن التخطيط يعتمد على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ولا يمكن التنبؤ بمعرفة العوامل هذه في وضع فوضوي لأن حالة الفوضى لا يمكن التوقع بنتائجها

٣ - بعد التخطيط ستبقى المخططات حبراً على ورق أو في أذهان المخططين إذا لم تنقل تلك المخططات الى مشروعات تنفذ، وتنفيذ المشروعات يحتاج الى استقرار هذا الاحتياج للمشروع نفسه وللعامل البشري الذي لا يمكن أن يعمل إلا في ظروف آمنة مستقرة نفسياً واقتصادياً واجتماعياً الخ .

٤ - هناك علاقة متبادلة بين التوتر الاجتماعي وقلة الأمن .

٥ - قلة التوتر الاجتماعي (بأنواعه المختلفة) يعني أمناً أكثر مما يساعد على زيادة التعاون بين قطاعات المجتمع المختلفة وتنصرف العقول الى الإبداع والإنتاج مع وجود الأمن .

٦ - الأمن يعني ثباتاً في العلاقات الاجتماعية (وطبعاً هذا الثبات هو ثبات نسبي) مما يتيح الفرصة لتنظيم أفضل

واستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية وبهذا تتحقق  
نهضة المجتمع وتقدمه.



